

المرحلة الانتقالية

أ.د/ سيف الدين عبد الفتاح
أستاذ العلوم السياسية جامعة القاهرة

دار البشير
للثقافة والعلوم



اسم الكتاب: المرحلة الانتقالية قراءة في المشهد
المصري

التأليف: أ.د/سيف الدين عبد الفتاح

موضع الكتاب: عن الثورة المضادة

عدد الصفحات : 124

عدد الملازم : 7.75

مقاس الكتاب : 20 × 14

عدد الطبعات : الطبعة الأولى

الإيداع القانوني :

I.S.B.N.

الترقيم الدولي :

الصف التصويري: الندي للتجهيزات الفنية

التوزيع والنشر

مصر

darelbasheer@hotmail.com

darelbasheeralla@gmail.com

ت : 01062836461- 01067467492

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع ،
والنصوير ، والنقل ، والترجمة ، والتسجيل المرئي
والمسموع والحاسوبي ، وغيرها من الحقوق إلا بإذن
خطي من :

دَارُ الْبَشِيرِ لِلثَّقَافَةِ وَالْعُلُومِ

1435 هـ

2014 م

الأهلباء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما آن لمراحل
الانتقال أن تنتهى ؟!
الثورات تحقق
أهدافها طالما ملكت
الطاقة الثورية
الإرادة والاستمرارية

مقدمة

تمثل المرحلة الانتقالية في أعقاب الثورات الناجزة وغير الناجزة في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، وسوريا وغيرها، ميدانا آخر للتحديات التي يجب التصدي لها عن بصيرة وعلم. فقد أدى الخوض في هذه المرحلة دون تأسيس فكري وعلمي إلى حالة من العشوائية أو الفوضى أو التجربة والخطأ إلى حدود كادت أن تؤدي بالثورات نفسها وتحدث انقلابات عليها. من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تحاول لفت النظر إلى ضرورة تأسيس علم لإدارة المرحلة الانتقالية للثورات، مع التركيز على الثورة المصرية.

وتتضمن الدراسة التعريف بمفهوم المرحلة الانتقالية وخصائصها وتحدياتها وعقباتها، كما تتضمن تعريفا بإدارة المرحلة الانتقالية، ومستلزماتها، وأسسها العلمية.

هل هي مراحل انتقالية لا تنتهي؟!

في إطار دراسة المشهد المصري على ثورة الخامس والعشرين من يناير والتي فتحت الباب واسعا لعالم أحداث يتسم بكثير من التعقيدات والتداخلات والالتباسات؛ ذلك أن هذه الحال من الحيرة إنما تشكل أهم سمات المراحل الانتقالية، وتجعل منها وصفا لحالة زمنية قد تطول؛ فمنذ الحادي عشر من فبراير، وبعد تنحي الرئيس المخلوع مبارك بدأت مرحلة انتقالية بمقتضى إعلان التنحي عن تكليف للمجلس العسكري بإدارة المرحلة الانتقالية فيما بعد الثورة، واستمرت هذه الحال إلى العام والنصف تقريبا حين تسليم رئيس الجمهورية المنتخب لسلطة

المجلس العسكري بعد انتخابات رئاسية على جولتين أسفرت الجولة الثانية عن نجاح بفارق ضيق لمرشح الإخوان الذي تمثل في فترة رئاسية للرئيس الدكتور محمد مرسي.

وفي هذا الوقت تنازع الخطاب اتجاهين؛ اتجاه يعتبر هذه الفترة الرئاسية فاتحة لمسار ديمقراطي مدني تبدأ باكورة تجلياته في انتخاب رئيس مدني منتخب ليقود مرحلة جديدة، بينما ظل البعض في خطابه يتصور أن هذه الفترة ليست كذلك إلا مرحلة انتقالية حاولت فيها أطراف المعارضة أن تنازع سلطة الأكثرية في هذا المقام، وتحاول إفشال حكم الإخوان بأي صورة من الصور ومن ممارسات تحركت فيها مفاصل الدولة العميقة احتجاجا على هذا الوضع الجديد مما جعله بحق يستحق وصف الفترة الانتقالية أو الحالة الانتقالية الثانية، خاصة أن البعض قد حمل اقتراحا وشعارا بل وحركة بعد ذلك من خلال حملة أسمت نفسها بـ «تعمرد» لتجمع التوقيعات لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وبدى البعض يتحدث أن الرئيس الحالي ليس إلا رئيسا انتقاليا «ترانزيت» يعبر عن حالة ومرحلة انتقالية جديدة.

وفي هذا السياق استطاعت قوى احتجاجية في الثلاثين من يونيو (2013م) أن تقوم بتظاهرات لمناسبة مرور عام على تنصيب الرئيس المدني (الذي تم انتخابه في يونيو 2012م) بدعوى الفشل والمطالبة بانتخابات رئاسية جديدة، إلا أن العسكر عاجل المشهد بانقلاب عسكري في الثالث من يوليو 2013م، في محاولة للتحكم، وقام بعزل الرئيس المنتخب وتعطيل الدستور وحل مجلس الشورى الذي كان يقوم بالوظيفة التشريعية بشكل مؤقت، وبدى هؤلاء يحملون معهم خريطة طريق جديدة في محاولة

لترسيخ سلطة الانقلاب كسلطة أمر واقع وبدى هؤلاء كيفون الأمر للمرة الثالثة بأن ذلك ليس إلا مرحلة انتقالية

غاية الأمر ونحن على مشارف مرور ثلاث سنوات على ثورة 25 يناير، أننا أمام فترات أطلق عليها «**الفترات الانتقالية**» من جانب أصحابها أو من جانب خصومها وبدأت الأمور في هذا السياق خاصة وبعد الانقلاب العسكري وحالة المقاومة التي تراكت وامتدت، لتعبر بذلك عن حالة لم يثبت ولم يترسخ كيان الانقلاب وبدأت الأمور أمام حالة انتقالية تتداخل فيها الأمور التي تتعلق بمحاولة خلق أمر واقع يقوم على قاعدة انقلابية وبمحاولة ادعاء استئناف مسار ديمقراطي جديد.

ويبرز التساؤل الأساسي في هذا المقام ليعبر عن حال المراحل الانتقالية التي تتالت وأسميت بذلك وعبرت عن حالة من الاستقطاب والحيرة والفرقة والانقسام وشهدت صراعا غير معلن بين مؤسسات منتخبة حلت، وبين مؤسسات راسخة في الدولة هي بطبيعتها من المؤسسات المعنية تتسم باحتكار القوة أو بعض الوظائف التأسيسية التي تتعلق بالدولة مثل الجيش الأمن والقضاء، وانضاف لذلك مؤسسات أخرى تتعلق بالإدارة المصرية فيما أسمى بالبيريوقراطية المصرية العتيقة، وكذلك الإعلام، وبدأت كل هذه المؤسسات تشير في هذه الحال الانتقالية إلى ضرورة أن يكون لها مكانتها المحصنة والحصينة في مواجهة مؤسسات منتخبة ظلت مهددة بالحل بعد بزوغها لفترة وجيزة.

قفز هنا التساؤل: أما أن لمرحلة الانتقال أن تنتهي؟ وهل في ظل هذا الاستقطاب الشديد والانقسام الرهيب وتهديد تماسك الجماعة الوطنية وصناعة الكراهية

المتبادلة مما أدى إلى خطورة على الحالة الاجتماعية بأثرها وبدى الوصول إلى تعاقد سياسي ومجتمعي جديد أقرب ما يكون إلى فائض الكلام أو بنيان من الأوهام؟، ومن هنا كان هذا التساؤل تساؤل جوهري يؤكد أن هذه الحالة الانتقالية يمكن أن تشكل بيئة خصبة لاستمرار الأحوال الانتقالية في حالة من عدم الاستقرار وفي إطار تنازع بين ثورتين: ثورة الخامس والعشرين من يناير بأهدافها ومكتسباتها، بقيمها ومطالبها وبين ثورة مضادة يمثلها بنيان من التحالفات الاجتماعية والمصلحية التي تشكل بحق مفاصل الدولة العميقة أو الغويطة على ما يصفها البعض، وبدأت هذه التنازعات في كل مرحلة انتقالية ولكن ظل العنوان الأبرز «الجوهر والمال في العلاقات المدنية العسكرية».

يبدو لنا من الضروري وقد أديرنا هذه المراحل الانتقالية المختلفة وفق مسارات تجمع بين حركة العشوائيات واختلاف المآلات وتنازع المسارات، والمآلات حالة مثالية لأحوال انتقالية غاية في الخطورة تطل برأسها كل مرة في ثوب جديد؛ أطلت في المرة الأولى وأسفرت عن وجهها في شكل إدارة مجلس عسكري لمرحلة انتقالية بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وفي المرة الثانية خرجت علينا في ثوب رئيس مدني كانت فترته مناكفة بين متطلبات هذه الحالة المدنية وبعض ما أفرزته ثورة الخامس والعشرين من يناير من متطلبات وأهداف، وبين دولة التحالفات العميقة والمصالح المشتركة والتي واجهت هذه السلطة المدنية وتعاملت مع الأمر وكأنه لا ثورة وبدأت الأمور تتدحرج إلى حالة أخطر ما يكون في تأليب أجهزة الدولة على المؤسسات المنتخبة ومحاولة

النيل منها، وحينما جد الجد كان الأمر مخططا في إطار حالة انقلابية تتدثر بغطاء مدني مما أسمته إرادة الاحتجاج الشعبي، وهو ما فتح الطريق إلى حالة انتقالية ثالثة اتسمت بشكل مختلف وبصراع نراه في أفق الاحتجاجات وبأغطية مختلفة وفي سياق من خطاب الكراهية وخطاب حملته المنظومة الانقلابية في إطار محاربة الانقلاب والعنف وفي إطار ما يحمله من خريطة طريق يحاول بشكل أو بآخر أن يمتلك شرعية من خلالها في سياق هذه الحالة الانقلابية، وبدأت هذه المرحلة تتسم بأقصى درجات القمع وبأقصى درجات الترويع في إطار لعسكرة الدولة والمجتمع ودولة عسكرية فاشية، ودولة قمعية بوليسية.

في ظل هذا التداخل العشوائي بين مراحل الانتقال وتجلياتها يبدو لنا أن تلك الدعوى التي تتعلق بضرورة تأسيس علم لإدارة المرحلة الانتقالية (1) في ثورات الربيع العربي في الدول العربية المختلفة وفقا لرؤية استراتيجية راشدة تسلم للهدف الأساس في قيام دولة عادلة فاعلة راشدة ومجتمع متماسك قادر ناهض، بين هذا وذاك يجب أن يبرز ذلك العلم ليحقق إدارة للمرحلة الانتقالية بالسرعة الواجبة وبالتكلفة الدنيا وبالإمكانات المتاحة،

(1) انظر - د. سيف الدين عبد الفتاح، مقدمات أساسية حول عملية بناء المفاهيم في د. علي جمعة، د. سيف الدين عبد الفتاح (إشراف) بناء المفاهيم دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، الجزء الأول، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى 1998، ص 27 وما بعدها. - انظر أيضا ندوة انتقال المفاهيم والنظريات: محمد مفتاح، أحمد يوحسن (تنسيق)، انتقال النظريات والمفاهيم، المملكة المغربية، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء : مطبعة النجاح، 1999، والندوة في عمومها تناقش هذا الموضوع المهم انظر بصفة خاصة: محمد الدغمومي، انتقال المفاهيم: نقد النقد ص 45 وما بعدها.

وخوض المعارك التي تتعلق بإدارة الأزمات التي تواجهها الدولة في هذه المرحلة كل ذلك في إطار حالة من الشفافية الكاملة للتعامل مع الشعوب صاحبة المصلحة الحقيقية في هذه الثورات واتخاذ القيادات الثورية من الشعب ظهيرا لها في إطار الصراع الممتد مع الثورة المضادة وتحالفاتها المجتمعية ومصالحها الانية والأنانية.